

## تقرير

يستحق «شباب الفاييسبوك» أن ترفع لهم القبعات. أولاً لأنهم غادروا الفاييسبوك إلى كنيسة مار مخابيل، واجتمعوا هناك بالمئات، مواطنين ومواطنات، في تظاهرة «من أجل إسقاط النظام الطائفي في لبنان»

## سباحة إلى العدلية... لإسقاط الطائفية

### التحركات المقبلة



اختلطت الآراء والمعلومات بشأن الخطوة المقبلة التي من المفترض أن يقوم بها المنظمون. بعضهم حسم موقفه ودعا إلى تظاهرة مماثلة الأحد المقبل. أما البعض الآخر فذكر بـ«الاجتماع العام الأول للحملة» الذي كان مقرراً قبل الدعوة إلى المسيرة، والذي سيعقد في قصر الأونيسكو الأحد المقبل في 6 آذار عند الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.

في المقابل، أعلن المنظمون أنهم سيجمعون يوم غد الثلاثاء عند الساعة مساءً، على أن يعلنوا مكان الاجتماع في بيان لاحق. ومن المقرر أن يناقش الاجتماع خطة عمل يقرر على أساسها الاكتفاء بالتحرك المركزي في بيروت أو الانتقال إلى المناطق. وفي اليوم نفسه دعت حملة التضامن مع الثورات الشعبية

مقر تيار المجتمع المدني في بدارو، وأذيعت على مكبرات الصوت التي وضعت على شاحنة بيضاء تقدمت بالمسيرة.

بخت الحناجر وهي تصرخ «ثورة»، على ثورة على كل شيء. على النظام الطائفي ورموزه. على أمراء الحرب والطوائف. على نظام المحاصصة والتوريث السياسي.

سيكتب الكثير عن تظاهرة «من أجل إسقاط النظام الطائفي في لبنان». عن هذا الحراك المدني الاستثنائي في طقس عاصف، الذي تجاوز، كل من حوّن، وشكك، وهدد، وحزّض، ورهب، وصولاً إلى من خطف نشطاء كانوا يوزعون منشوراً يدعو إلى المشاركة. لكن، تكفي متابعة 4100 تعليق على موقع المجموعة على الفاييسبوك، لكي يتضح بأن العالم الافتراضي، يستضيف حواراً وطنياً ديموقراطياً، أكثر عمقاً وصراحة من حوار زعماء الطوائف في الغرف المغلقة.

«سباحة سباحة على العدلية، كرمال عيون العلمانية. سباحة سباحة على العدلية، نكابة بكل الطائفية». ساعة ونصف ساعة استغرقتها المسيرة، لم يتوقف فيها المطر دقيقة واحدة، بل إن الرزحات كانت تقوى في بعض الوقت، لتحول الشوارع التي سلكتها التظاهرة إلى نهر من المياه. اختلفت تقديرات أعداد المشاركين. فالمتمحمسون قالوا: 4 آلاف، والمتفائلون قالوا: 3 آلاف. لكن الأكيد، أن التظاهرة كانت تضم أكثر من 1500 «سباح»، كان أولها في الطيونة وأخرها عند بيروت مول. نورد هذا الرقم الأقرب إلى الواقع، كي لا ينسى المنظمون أن 12500 مشارك على الفاييسبوك حضر 10 في المئة منهم فعلياً، وأن ليس كل من نقر زر «ساحض» وهو يجلس خلف شاشة جهازه، في لبنان والخارج، سوف يحضر فعلياً ويهتف «الشعب يريد إسقاط النظام». شعارات كثيرة ردها المشاركون. أغلبها جرى التصويت عليها مسبقاً في الاجتماعات التحضيرية، التي عقدت في



بخت الحناجر وهي تصرخ «ثورة». ثورة على كل شيء (بلال جاويش)

الوساطة، والرشي. والحق في المسكن اللائق وتعزيز الضمان الاجتماعي وإقرار ضمان الشيخوخة». وللمواطنين الذين اطلوا من الشرفات هتف المشاركون: «يلي قاعد ع البلوك انزل شوف شعبك هون». «لا 14 ولا 8 نحنا الشعب اللبناني». ويكمل المشاركون تعريف أنفسهم: «نحننا

أما مطالب المشاركين فقد وزعت في بيان أهمها: «دولة علمانية مدنية ديموقراطية. والحق في العيش الكريم لكل المواطنين من خلال رفع الحد الأدنى للأجور. وخفض أسعار المواد الأساسية والمحروقات. تعزيز التعليم الرسمي. وتكافؤ فرص العمل وإلغاء المحسوبية،

على الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي، والبطالة، والهجرة والفقر والتمييز. ومن الهتافات «ثورة ثورة في كل مكان إجا دورك يا لبنان». ولم ينس المشاركون توجيه التحيات إلى الثورات العربية: «مع المصرية... ثورة، ومع اليمنية... ثورة. مع البحرين... ثورة ومع الليبية... ثورة».

## انتهاك القانون بنشر اعترافات

المجاورة. واعترف بأنه أجرى مسحا شبه كامل لبلدته بالتقنية نفسها شمل عشرات الأماكن وزود العدو بها. وجاء في اعترافاته أنه حدد أماكن بناء على طلب استخبارات العدو في بلدته والبلدات المجاورة قبل حرب تموز وبعدها. التحقيقات التي أجريت، والتي فندها بيان صادر عن شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي، بينت أن استخبارات العدو زوّدت المشتبه فيه هاتفاً خاصاً يعمل على الشبكة الإسرائيلية، حيث طلب منه الاتصال فوراً، على رقم محدد من قبلهم، لدى رصده حضور كوادر محدد في المقاومة وأحد النواب إلى بلدة ميس الجبل، حيث زودهم بالمعلومات المطلوبة عبر الهاتف لدى رصده أي حضور لكوادر ونواب من حزب الله إلى البلدة. وذكر البيان أن الموقوف زود استخبارات العدو معلومات مفصلة عن عدد كبير من الأشخاص من بلدته والبلدات المجاورة. معظمهم من كوادر المقاومة والمقربين منهم، ولا تزال التحقيقات جارية مع الموقوف بإشراف النيابة العامة التمييزية. ونشر أحد المواقع الإخبارية، نقلاً عن مسؤول أمني، أن زوجة الموقوف وابنه اعتقلا على خلفية التوسع في التحقيق مع المشتبه فيه.

### رؤى مرتضى

أوقف فرع المعلومات ف.ش. في ميس الجبل، الخميس الماضي، للاشتباه في تعامله مع إسرائيل. حُقق معه لدى فرع المعلومات، فاعترف بالعمل لمصلحة الاستخبارات الإسرائيلية منذ عام 2004 لغاية أواخر عام 2009 بواسطة شقيقه ز. ش. الفار إلى الأراضي المحتلة منذ التحرير، والذي أدى دوراً يربطه بأحد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. مرت أيام أربعة على بدء التحقيق، فأصدرت شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي بياناً سردت فيه اعترافات المشتبه فيه بالعمالة، منتهكة القانون اللبناني الذي نصّ على سرية التحقيق إلى حين صدور القرار الاتهامي عن قاضي التحقيق. وذكر البيان أن الموقوف اعترف بأنه تسلّم أموالاً نقدية ومعدات اتصال متطورة خمس مرات، من خلال ما يسمى البريد المبيت، من عدة مناطق في جبل لبنان والشمال، إضافة إلى تسلّمه أموالاً بواسطة DHL. وأقر بأنه زود استخبارات العدو بإحداثيات بواسطة تقنية الـ(X.Y)، عائدة إلى مواقع خاصة بالمقاومة ومنازل كوادرها ومراكز الجيش في ميس الجبل والبلدات

### علية فكرة

فضلاً عن الأضرار اللاحقة باملاك المواطنين، أدى انهيار الجبل إلى سقوط أحد أعمدة الكهرباء التي تحمل خطوطاً للتوتر العالي تغذي قسماً من منطقة الدريب، فأرسلت مؤسسة كهرباء لبنان فريقاً للكشف على واقع الحال، واستبدلت العمود المنهار مؤقتاً بثلاثة أعمدة خشبية، بانتظار تدعيم الجهات المعنية المنطقة المجاورة للعمود الأساسي. وعمد عناصر الاستقصاء إلى زيارة الموقع، وصوروا العمود المنهار، كما يقول الأهالي.

## انهيار خريبة الجندي: التحقيق متعثراً

### عكار - روبير عبد الله

في التلة. لكن البلدية لم تكثر بطلبه، علماً بأن رئيس البلدية خالد طه كان قد تعهد بتشييد جدران دعم درعاً لمزيد من الانهيارات. أما مخفر حلبا، فقد اكتفى بالاتصال به بعيد انسحاب الشاحنات من البلدة. ويعتقد فياض أن مخفر حلبا تصرف على هذا النحو نتيجة تعرضه لضغوط سياسية. أما علي قفطان، أحد المتضررين من أعمال الحفر، فيرى أن الغرض من سحب التراب في ذلك اليوم كان «جسّ نبض» المعترضين لكي يصار لاحقاً إلى بيع «الستوك الكبير» من الأتربة المنهارة في مطلع الربيع عندما يجف التراب. ويستنكر قفطان رفض البلدية لتسليمه الملفات المتعلقة بأعمال الحفر، على الرغم من تقديمه أكثر من طلب بهذا الصدد، لذا عمد إلى محاولة إبلاغ رئيس المجلس البلدي بطلبه بواسطة البريد المضمون، لكن هذا الأخير يحاول التهرب من التبليغ، كما علم قفطان من مصادر في شركة لبنان بوست. ويشير قفطان إلى تباين حاصل في سلوك الأجهزة الـ00أمنية التي تتابع الملف. وبينما تتلصق قوى الأمن الداخلي في محاولة لتميع التحقيق، ثمة أجهزة أخرى تعمل على كشف ملابس القضية.

في الخامس والعشرين من كانون الثاني الماضي، حدث انهيار ترابي كبير في بلدة خريبة الجندي، أدى إلى إخلاء عائلة خالد فياض منزلها الكائن على رأس التلة المنهارة، بسبب تفرغ أساسات المنزل، ما أذّر بإمكان تداعيه بالكامل في أية لحظة. كذلك أدى الانهيار الترابي إلى تخریب مساحات كبيرة من بساتين الزيتون واللوز، وإلى تخوف بعض الأهالي من تصدع منازلهم في تلك التلة.

على الأثر، رفع الأهالي المتضررون أصواتهم، مطالبين بتحقيق سريع لإجلاء الحقيقة ولتحديد المسؤولين عن حدوث الانهيار، متهمين رئيس البلدية بمباشرة أعمال الحفر من دون مسوغ قانوني ومن دون الاستناد إلى تقارير خبراء تجيز ذلك المقدار من عمليات الحفر. وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات المحتجة، استؤنف سحب التراب من التلة المنهارة. وقد شاهد خالد فياض الشاحنات تنقل التراب في التاسع من شباط الماضي، فأبلغ مخفر حلبا، وناشد شرطة البلدية التي كانت في موقع الحفر التوقف عن نقل التراب؛ خشية مزيد من التداعي